

# أفرقة دعم التحقيقات

توفير الدعم والإرشاد الميدانيين في إطار التحقيقات الجارية



يساعد الإنتربول سلطات إنفاذ القانون الوطنية في التحقيقات الجارية عن طريق إيفاد أفرقة دعم التحقيقات لتقديم مساعدة متكيفة مع الاحتياجات على صعيدي التحقيق والجوانب التقنية بناء على طلب أحد البلدان الأعضاء.

وتتألف أفرقة دعم التحقيقات عادة من أفراد شرطة ومحللين متخصصين في علوم الأدلة الجنائية والتحليل ولديهم كفاءات تقنية وخبرة في مجال مكافحة الجريمة، ينتمون إلى الإنتربول أو البلدان الأعضاء أو جهات شريكة خارجية. ويمكن تشكيل هذه الأفرقة وتجهيزها بالمعدات وإيفادها إلى البلدان المعنية في أيام معدودة لتوفير رد سريع وحاسم. وتتكيف تشكيلة هذه الأفرقة مع طبيعة الجريمة واحتياجات التحقيق ومتطلبات البلد العضو المعني. ويمكن إيفادها لدعم جميع أشكال التحقيقات الجنائية، إلا أنها توفد في أغلب الأحيان في إطار مكافحة الجريمة البيئية.

والدعم الذي تقدمه هذه الأفرقة يمكن أن يشمل ما يلي:

- توفير إرشادات في مجال التحقيق وإسداء المشورة التقنية؛
- تحليل بيانات الاستخبار الجنائي (بيانات الاتصالات الهاتفية والسجلات المالية والشبكات الإجرامية)؛
- تحليل الأدلة الجنائية الرقمية للمعدات الإلكترونية المضبوطة؛
- تحديد وتحليل البصمة الوراثية للسلع المضبوطة (الأحياء البرية ومنتجات الأخشاب)؛
- توفير دعم لغوي وتقني أثناء استجواب المشبوهين والضحايا؛
- البحث في قواعد البيانات عن الكيانات التي كُشف عنها أو العناصر التي ضُبطت خلال أحد التحقيقات (أشخاص، شركات، مركبات، سفن، وثائق هوية، أسلحة نارية)؛
- توفير المساعدة في مجال تقنيات التحقيق المتطورة من قبيل عمليات التسليم المراقب؛
- توفير الخبرة في مجالات الجريمة المتخصصة كغسل الأموال ومكافحة الفساد وكشف الوثائق المزورة والمقلدة.

### طلب إيفاد فريق دعم التحقيقات

يمكن لأيّ من المكاتب المركزية الوطنية أن يطلب، بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن جهاز وطني آخر، إيفاد فريق لدعم التحقيقات عبر إحالة رسالة إلى الإدارة الفرعية للأمن البيئي في الأمانة العامة للإنتربول. ولتحديد إمكانية تقديم المساعدة وتشكيلة الفريق المعني بشكل أفضل، ينبغي أن يتضمن هذا الطلب المعلومات التالية: التواريخ المقترحة ومكان إيفاد الفريق، وتفاصيل عن القضية المعنية، ولا سيما رقم الملف والجهاز المشرف عليها، والهدف من إيفاد الفريق.

## ◄ أمثلة على بعض القضايا

# صيد الأسماك غير المشروع

في عام 2015، أوفد إلى سان تومي وبرينسيبي فريق لدعم التحقيقات قوامه خبراء في مجال مكافحة صيد الأسماك غير المشروع والاتجار بالبشر يملكون القدرات اللغوية اللازمة وذلك لدعم تحقيق كان يجري بشأن غرق سفينة صيد في المياه الإقليمية. وكان المطلوب تقديم المساعدة لتحديد ملابسات الغرق وكشف ما إذا كانت السفينة متورطة في صيد الأسماك غير المشروع قبل غرقها وما إذا كانت حقوق طاقمها قد انتُهكت.

وقد جرى تحليل الهواتف النقالة والحواسيب المحمولة التي ضُبطت على متن السفينة بمساعدة فريق ثان لدعم التحقيقات. وأسفر التحقيق الذي أُجري في سان تومي عن أحكام بالسجن على ثلاثة من أفراد طاقم السفينة وعن فرض غرامة مالية قدرها 15 مليون يورو. وأُجريت تحقيقات إضافية في إسبانيا في عام 2016 أدت إلى اعتقال أشخاص آخرين وفرض غرامات أخرى ووضع إجراءات لاسترداد الأصول.

## الجريمة الماسة بالأحياء البرية

في عام 2015، طلبت السلطات التنزانية المساعدة من فريق لدعم التحقيقات في تحقيق تجريه بشأن ضبطية من عاج الفيلة في إطار عملية تهريب دولية. وقام خبراء في مجال الأدلة الجنائية الرقمية ومكافحة الاتجار بالأحياء البرية والتحليل الجنائي بفحص المكالمات والصور ولقطات الفيديو والرسائل المسجلة في الهواتف النقالة للمشبوهين، وتمكنوا من تحديد صور مختلف المنتجات المهربة (منتجات الأخشاب والأحياء البرية والمعادن). وفي عام 2016، حُكم على المشبوهين بالسجن 20 عاما ودفع غرامة قدرها 4,1 ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة.

وأسهم تقرير تحليلي أُعدَّ لاحقا في كشف أعضاء ناشطين جدد في الشبكة الإجرامية (ممولون ومهربون ومتاجرون)، الأمر الذي أتاح إدارة موارد أجهزة إنفاذ القانون بشكل استباقي في أفريقيا وآسيا. كما حُدِّد مكان وجود شخص فارِّ مطلوب منذ عام 2014 بموجب نشرة حمراء صادرة عن الإنتربول.

